اجتماع محتمل للقادة السياسيين لبحث ازمة قانون انتخابات مجالس المحافظات

رئيس اقليم كردستان في بغداد قريباً.. وديمستورا يقدم مقترحاً جديداً لتحديد وضع مدينة كركوك

مجلس النواب العراقي

بغداد / المدى والوكالات

في الوقت الذي اكدت فيه شخصيات برلمانية ان قانون انتخابات مجالس المحافظات بالشكل الذي اقره مجلس النواب من شانه افساد مناخ التوافق الوطني ومبادىء العملية السياسية، فضلاً عن عدم انصافه شريحتي المرأة والشباب.

اعلن في اربيل ان رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني سيزور بغداد في وقت لم يحدد لاجراء محادثات بشأن مصادقة البرلمان على قانون الانتخابات والاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة.

ومن المؤمل ان يعقد القادة السياسيون في العراق اجتماع قمة عاجل للبحث في ازمة قانون انتخابات المحافظات.

وكانت رئاسة الجمهورية قد قالت ان الرئيس جلال طالباني ونائبيه عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي رفضوا بالاجماع قانون انتخابات مجالس المحافظات "بشكل رسمي" بسبب ما يشكله من "انتهاك للدستور"، وخروق وأخطاء اجرائية، من شأنها افساد مناخ التوافق الوطني ومبادئ العملية السياسية.

الى ذلك أعلن في اربيل عاصمة إقليم كردستان ان رئيس الإقليم مسعود بارزاني سيزور بغداد في وقت لم يحدد، لإجراء محادثات مع المسؤولين هناك بشأن الاتفاقية الأمنية وأزمة مصادقة البرلمان على قانون الانتخابات في انسحاب الكتلة الكردستانية.

وكشف مصدر من المكتب الاعلامي لرئاسة الجمهورية في تصريحات صحفية ان القرار صدر باجماع آراء أعضاء مجلس الرئاسة حيث اتفق طالباني وعبدالمهدي على نقض القانون وكانا قد اتصلا بالهاشمي الموجود في تركيا حالياالذي وافقهما على التصويت ضد مشروع القانون. واضاف "اتفق الثلاثة على إعادة القانون إلى البرلمان، لمناقشته من قبل النواب والتصويت عليه من جديد، في حضور جميع الكتل البرلمانية.

إلى جانب ذلك اعتبرت النائبة المستقلة صفية طالب السهيل، ان قانون انتخاب مجالس المحافظات الذي صوت عليه البرلمان ونقضته هيئة رئاسة الجمهورية لم ينصف شريحتي المرأة والشباب، معللة ذلك بتركيز جميع النواب على كيفية التعامل مع قضية كركوك في هذا القانون.

وأضافت السهيل في بيان صدر عن مكتبها الإعلامي أن "القانون عزز المجتمع الذكوري ولم ينصف المرأة وغيبها بعدم ضمانه على ما أكدت عليه المحكمة الدستورية بضمان حصة المرأة البالغة ٢٥٪". وأوضحت "أما الشريحة الأخرى التي غيبت في القانون هي شريحة الشباب وحقها بالتمثيل في مجالس المحافظات فقد طالبنا بان يسمح بالترشيح لمن هو فوق الـ٢٥ سنة ولكن للأسف فشلت كل محاولاتنا وطلباتنا بهذا الشأن".

وكان مجلس النواب اقر في الـ٢٢ من تموز الجاري قانون إنتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، الذي يتضمن مادة تتأجل بمقتضاها إنتخابات مدينة كركوك إلى أجل غير مسمى، بموافقة ١٢٧ نائبا من أصل ١٤٠ حضروا الجلسة.

وانسحب من الجلسة نواب قائمة التحالف الكردستاني، وهي الكتلة الثانية في البرلمان ولها ٥٣ من إجمالي مقاعده البالغة ٢٧٥، محتجين على قرار رئيس مجلس النواب محمود المشهداني بجعل التصويت "سريا" على المادة ٢٤ من القانون، والخاصة بالوضع في كركوك، برغم أنه تم التصويت "علنيا" على فقرات القانون الأخرى كافة.

وأشار بيان السهيل أن "القضية الخطيرة تجسدت في المادة ١٥ التي تنص على منح المقاعد الشاغلة للقوائم المغلقة الفائزة التي حصلت على أعلى عدد من الأصوات بنسبة ما حصلت عليه من مقاعد لاستكمال جميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية". وبين أن "هذا الأمر هو غبن للمستقلين والقوى السياسية الصغيرة التي تحاول أن تخدم وان تصل بأصواتها إلى العتبة، لكن الذي حصل هو إعاقة تمثيل الأقليات بإعطاء أصواتهم للأحزاب الكبيرة".

ودعت السهيل الكتل السياسية إلى "مراجعة القانون بشكل يضمن حق الجميع بالمشاركة حسب الدستور".

وعلى الصعيد ذاته أعلن مجلس محافظة كركوك، امس الاول ، عن رفضه لقانون انتخابات مجالس المحافظات، مؤكدا عدم التزام المجلس بمقرراته بسبب ما وصفه بأنها "مخالفة للدستور".

وجاء في بيان أصدره المجلس أن "المجلس يعلن رفض قانون انتخاب مجالس المحافظات وخاصة المادة ٢٤، ونعلن عدم التزامنا بمقرراتها لأنها مخالفة للدستور". مؤكدا "عدم التزام المجلس بأي قانون لانتخاب مجالس المحافظات يصدر عن مجلس النواب العراقي أو يبنى على استثناء محافظة كركوك من بين المحافظات". وطالب البيان "الإسراع في تطبيق المادة ١٤٠ كضمانة لحل المشاكل والتعايش السلمي بين المكونات القومية في كركوك والمناطق الاخرى"، وبعكسه فإن المجلس سيلجأ إلى "خيارات أخرى بعيدا عن لغة التسلط والعنف وفرض الرأي".

وكشف نائب برلماني كردي، امس الاول ، عن تقديم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق ستيفان دي مستورا، الخميس الماضي ، مقترحا بخصوص تحديد وضع مدينة كركوك في قانون مجالس المحافظات، يتضمن تأجيل الانتخابات فيها. وتوقع النائب أن ينال الإقتراح استحسان الأكراد. لكن مسؤولا في مكتب الأمم المتحدة بالعاصمة بغداد نفي علمه بالموضوع.

وقال سامي الأتروشي، عضو مجلس النواب العراقي عن (الإتحاد الإسلامي الكردستاني) في تصريحات صحفية: إن "مجلس النواب تسلم، الخميس الماضي، مقترحا لممثل الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دي مستورا ، يتضمن تأجيل إنتخابات محافظة كركوك."

وأوضح أن الإقتراح "يرافقه تحديد سقف زمني يمتد لشهر حزيران من عام (٢٠٠٩) القادم، أي بعد أن تقدم اللجنة المكلفة تقصي الحقائق في كركوك تقريرها إلى البرلمان، الذي سيقوم بدوره بتحديد موعد إجراء الإنتخابات في المحافظة، يتم بعدها توزيع المناصب الإدارية (المحافظ ونائبيه) بين المكونات الأساسية في كركوك."

وأضاف النائب الأتروشي أن "مقترح الأمم المتحدة وصل إلى مجلس النواب، الخميس الماضي ، من خلال رسالة بعثها ديمستورا"، مشيرا إلى أن تلك الرسالة "ستعرض على الأطراف السياسية، من أجل التباحث بشانها."

وحول تفاصيل الإقتراح، قال النائب الكردي "ما إقترحه دي مستورا مقبول إلى حد ما، لكن لا نعرف حتى الآن رأي الأطراف السياسية الأخرى"، في إشارة إلى الأكراد.

وأردف قائلا "اعتقد أنهم (الأكراد) يصرون على مسألة الضمانات، ومن واجب الحكومة والقيادات السياسية أن تتوصل إلى هذه الضمانات من خلال التوافق السياسي."

وبخصوص مسألة توفير الأمن في كركوك، قال الأتروشي "على الحكومة أن تحدد من سيقوم بتوفير الأمن في كركوك، وإن كنت أفضل عدم تحديد أي اسم في الوقت الراهن، لأن ذلك سيشكل نوعا من الحساسية بين الأطراف المختلفة"، دون أن يفصح عن تلك الأطراف، وطبيعة "الحساسية" التي يشكلها ذلك.

وتوجد في كركوك حاليا قوات من الشرطة والجيش العراقيين، كما يوجد بها قوات أمن كردية يطلق عليها اسم (الأسايش).

وكانت النائبة عن قائمة التحالف الكردستاني آلا طالباني ، قالت في تصريحات صحفية "نرحب بقرار النقض الذي صدر من قبل رئاسة الجمهورية، لاننا نعتقد ان رئيس الجمهورية هو راع للدستور، وان طريقة التصويت التي جرت على القانون كانت بطريقة غير دستورية وغير قانونية".

واضافت طالباني "نحن لا نحب ان نفرض رأينا على احد، كما نرفض ان تفرض علينا آراء الآخرين، لذا نحن نعتقد ان طريقة التصويت التي حصلت على القانون قد فرضت علينا آراء الآخرين وبقوة".

وبخصوص الطريقة التي سيحسم بها اقرار القانون مرة اخرى، قالت إن "المشاورات الان بدأت بيننا وبين القوى الاخرى، ونامل التوصل لحلول توافقية بشان القانون،علما باننا متمسكون برأينا حول وضع كركوك ضمن القانون"، والذي يتضمن "ارجاء الانتخابات نزولا عند رغبة الآخرين وتشكيل لجنة برلمانية لتدقيق سجل الناخبين وتحديد موعد للانتخابات ورفعها للبرلمان، مع رفضنا مسالة التقسيم". وتساءلت آلا طالباني "كيف يمكن تقسيم كركوك لاربع مناطق".

وكانت الصيغة التي تم التصويت فيها على الفقرة التي تخص محافظة كركوك ضمن القانون هي ان يتم ارجاء الانتخابات في محافظة كركوك لاجل غير مسمى، وتقسيم مجلس محافظة كركوك الى اربعة اقسام بين العرب والتركمان والاكراد والمسيحيين بنسبة (٣٢٪) لكل مكون و(٤٪) للمسيحيين، وتشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق، واستقدام وحدات عسكرية من الوسط والجنوب.

وقالت طالباني "ان عملية استقدام وحدات عسكرية من الوسط والجنوب هو تجاوز على صلاحيات السلطة التنفيذية، لان رئيس الوزراء وحده من يقرر تحريك الوحدات، لذا نحن نرفض هذه الصيغة".

وكشف القيادي بالائتلاف العراقي الموحد حسن السنيد امس ان طريقة التصويت السرية وعدم إعطاء نسبة للنساء في انتخابات قانون مجالس المحافظات دفعتا رئاسة الجمهورية إلى نقض القانون أول أمس الأربعاء، مشيرا إلى انه ستتم مناقشة الفقرات المنقوضة في جلسات مجلس النواب الأسبوع المقبل.

وقال السنيد في تصريحات صحفية ان "هيئة رئاسة الجمهورية قدمت (في وقت لم يحدده) تحفظا مصحوبا مع القانون إلى هيئة رئاسة مجلس النواب أوضحت فيه الأسباب التي أدت إلى نقض القانون والمتمثلة بالاعتراض على أجواء الانتخاب كونها لم تكن سليمة، فضلا عن طريقة التصويت السرية".

وأضاف السنيد أن "هيئة الرئاسة اعترضت أيضا على نسبة النساء، إذ ان القانون الذي تم التصويت عليه لا يحفظ حق الكتلة النسائية وهذا الأمر مخالف للدستور".

وانتقد النائب عن الائتلاف العراقي الموحد، ما تحدث عنه القانون من حيث استقدام قوات من وسط وجنوبي العراق إلى محافظة كركوك. وقال إن "هذا الأمر يحدده رئيس الوزراء نوري المالكي وليس قانون انتخابات مجالس المحافظات؛ لان هذه القضايا تنفيذية ولا يمكن لمجلس النواب التدخل فيها". وأوضح أن هذا الأمر يعد من الأمور التي نقضتها هيئة رئاسة الجمهورية، وان مجلس النواب سيناقش المواد المنقوضة في جلساته الأسبوع المقبل". معربا عن تفاؤله في أن تتوصل الكتل السياسية إلى رؤية مشتركة حول هذه المواد.

قريباً تشكيل ١٦ مجلس اسناد في نينوى والمرحلة الحاسمة من عملية ام الربيعين تبدأ الشهر المقبل

الموصل / نوزاد شاكر

كشف اللواء الركن عبد الكريم خلف، مدير العمليات في وزارة الداخلية، عن قرب تشكيل(١٦) مجلس اسناد في مدينة الموصل، من سكان المدينة ومحيطها، وكل مجلس سيتألف من(٢٠)عضواً بينهم رئيس للمجلس إضافة الى مئة، ويكون ارتباط هذا المجلس بوزارة الداخلية، جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده خلف في الموصل، وأوضح فيه ان المرحلة الاخيرة من عملية ام الربيعين، ستنطلق في غضون ثلاثة اسابيع مقبلة.

وقال أنها ستكون حاسمة، وأن القوات التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية بدأتا حملات تفتيش لمناطق متعددة من الموصل، وسيعاد مسك بعض المناطق مجددا، وأكد على ان عملية ام الربيعن حققت نجاحات مهمة، حيث تراجعت نسبة الجريمة الى درجة كبيرة، بعد ان اصبحت قوات الامن العراقية اكثر خبرة ومقدرة، وبين أن الحكومة العراقية مستعدة لتأجيل عملية ديالى الامنية لمدة شهرين او ثلاثة، لحين استتباب الامن في نينوى.

وأوضح ان علينا ان ننهي ما بدأناه هنا، ونأمل ان تكون النتائج خلال الفترة المقبلة طيبة، وسيكون هناك تحييد لبعض المناطق، لتضييق الخناق على المجرمين وانشطتهم، وذلك بوضع طرق محددة لمداخل المدن في نينوى، وانتشار القوات فيها، وعن سير العملية خلال شهر.

وذكر اللواء الركن عبد الكريم: تمت معالجة اربع عجلات مفخخة، وتفكيك(٥٤) عبوة ناسفة، وقتل(٧)ارهابيين، والقاء القبض على(١٢٣) اخرين، بينهم واحد سوري الجنسية، والعثور على(١٣) كدس عتاد مختلف، وقتل ثلاثة انتحاريين قبل الوصول الى اهدافهم، وتمت مصادرة ثلاثة صواريخ كانت معدة للإطلاق، وإبطال مفعول متفجرات بداخل منزل و(كشك)، وشهدت هذه الفترة عودة (٩٠٠)عائلة مهجرة الى تلعفر، وقيام(٤٥٤) شخصاً بتسليم انفسهم الى قيادة عمليات نينوى، وخلال فترة تنفيذ العملية الامنية تم اطلاق سراح(٩٧٥) شخصاً، ومصادرة(١٤) عجلة لإرهابيين.

وكان هناك(٨٦) شخصاً تمت ادانتهم من قبل المحكمة المختصة، وسينالون عقابهم، وشدد خلف على ان لاحصانه لمن يخرق القانون، وان القضاء سيقول كلمته بحق اي شخص يفعل ذلك، وأيا كان عنوانه، فالكل يرضخ للقانون، وكشف وكيل وزير الداخلية عن وصول اجهزة لكشف المتفجرات الى مدينة الموصل، وأوضح بأنها متطورة وحديثة، ودخلت الخدمة فعلياً، وسيكون لها وبفاعلية كبيرة مساعدة اجهزة الأمن على الكشف عن ادوات التفجير عن بعد، وبوسعها التقاط اشارات لمسافة كيلومتر واحد، وبعمق(١٥)متراً، واضاف بأن فرقاً جوالة من الجيش والشرطة، ستجوب الاحياء السكنية بحثاً عن المتفجرات والاعتدة، وفي سياق متصل ذكر اللواء الركن عبد الكريم خلف ان شرطة نينوى، تسلمت ٦٠ سيارة حديثة، ستوزع على المناطق المختلفة، لاستخدامها في حالات منع التجوال، لمساعدة المواطنين، وقضاء حاجاتهم الضرورية.

هذا وشهدت شوارع مدينة الموصل، صباح يوم الاربعاء والخميس الماضيين، تحركات لدروع تابعة للجيش العراقي، وذكر شهود عيان، أن رتلا مؤلفاً من ٢٠ مدرعة تجول في شوارع رئيسية في الجانب الايسر، وعبر الجسر الرابع الى الجهة اليمنى، وذكر الشهود ان المدرعات التي كانت تحمل اعلاماً عراقية، كانت حديثة وبدت متطورة، كما شوهدت في عدد من أحياء الموصل، عجلات نوع همر تابعة للجيش العراقي، وصفها شهود العيان ايضا بالحديثة، وهذا الامر كما وصفه محللون في نينوى، يوحي بوصول تعزيزات عسكرية جديدة للاشتراك في مرحلة ام الربيعين الحاسمة، كما وصفها وكيل وزير الداخلية.

الى ان اغلب المشاريع في المحافظة ضمن خطة تنمية الاقاليم، لم تنفذ لغاية الان، بسبب عدم وصول التخصيصات المالية اللازمة، بالرغم من مرور فترة طويلة على احالتها على المقاولين، وأضاف كشمولة الذي كان يتحدث في مؤتمر صحفي عقد يوم الخميس بحضور قائد عمليات نينوى: لم تتسلم المحافظة بالرغم من مرور النصف الاول من العام، سوى٢٠٪ فقط من المبالغ المخصصة للإعمار لعام ٢٠٠٨، والبالغة٤٢٨ مليار دينار، وكذلك الحال بالنسبة للمبالغ المخصصة للأعمار ضمن خطة تنمية الاقاليم لعام ,٢٠٠٧

من ناحية اخرى، ذكر محافظ نينوى، ان مستشفيات السلام وابن النفيس في الموصل، تسلمتا جهازي رنين ونفراس، هولندي المنشأ، وبين ان مجلس محافظة نينوى، تعاقد على استيراد اجهزة طبية لفحص العيون بالليزر، واجهزة لهشاشة العظام، إضافة الى جهاز لتفتيت حصى الكلى، وأجهزة طب الاسنان، ومختبرات متطورة.

كما ذكر كشمولة، بأن مطار الموصل، يعاني عدم توفر الاجهزة الفنية، وهو ما يعرقل فعلياً افتتاحه امام حركة الطيران مجددا، وأشار كشمولة الى مخاطبات جرت بين المحافظة، والشركة العامة للخطوط الجوية العراقية، من اجل توفير هذه الاجهزة الضرورية لعمل المطار. ويذكر ان لجنة اسناد واعمار نينوى، التي شكلها رئيس الوزراء نوري المالكي، لدعم عملية ام الربيعين وخصص لها ١٠٠ مليون دولار، تقوم حاليا بتنفيذ مشروع تطوير طريق مطار الموصل، وهو من ضمن سبعة مشاريع اخرى مهمة يجري تنفيذها داخل مدينة الموصل.

وعلى الصعيد ذاته نفى قائد عمليات نينوى الفريق الركن رياض جلال توفيق ، اعادة فتح منفذ ربيعة الحدودي مع سوريه غربي نينوى، وقال: أنه اغلق بأمر من رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي، مع بدء عملية ام الربيعين، وذلك لأسباب فنية وأمنية، وأضاف:إنه طلب من رئيس الوزراء، فتح المنفذ لمدة اسبوع واحد فقط، لتسهيل عبور المواطنين العالقين على الحدود، وكذلك لإدخال البضائع التي انتظر سائقو الشاحنات التي تحملها فترة طويلة، وأوضح قائد العمليات ان المنفذ اغلق مجددا في الوقت الحالي، ولا يسمح لأحد بعبوره الا في حالات طارئة، أو لإدخال مفردات البطاقة التموينية، ويكون الخروج والدخول من خلاله بإذن مسبق من قيادة العمليات.

وقال قائد عمليات نينوى: ان قواته اعادت انتشارها في عدد من المناطق داخل مدينة الموصل لاحكام قبضتها على الوضع الامني وذكر الفريق الركن رياض جلال توفيق خلال مؤتمر صحفي عقده يوم الخميس الماضي ان قيادة العمليات وبموجب متطلبات الوضع الأمني ارتأت المناورة ببعض القطعات في عدد من المناطق التي تشهد أعمال عنف وتفجيرات بالسيارات المفخخة للسيطرة على المداخل والطرق المؤدية إلى عدد من المناطق في جانبي المدينة الشرقي والغربي وأضاف توفيق : ان جميع تحركات الجماعات المسلحة والخارجة على القانون أصبحت مكشوفة تماما وان استتباب الوضع الأمني هو مسالة وقت ليس أكثر مشيرا الى وصول عدد من العجلات الاختصاصية واجهزة كشف المتفجرات والتي ستساهم بشكل فاعل في تعزيز قدرات القطعات العراقية التي تواصل تنفيذ عمليات ام الربيعين مثلما هو مخطط له بحسب قوله، ويشار الى ان مدينة الموصل شهدت خلال الايام الماضية زيادة ملحوظة في عمليات التفجير بالسيارات المفخخة وعمليات العنف الاخرى في محاولة من الجماعات المسلحة اثبات وجودها بحسب تصريحات القادة الامنيين.

أكثر من خمسين صحفياً وإعلامياً في الديوانية يدعون الى حل مجلس النقابة الجديد

الديوانية / باسم الشرقي

طالب أكثر من خمسين صحفياً وإعلامياً في محافظة الديوانية بحل مجلس نقابة الصحفيين الجديد ووضع حد لتسلط الرموز الصدامية على المناصب القيادية في عموم مفاصل النقابة عندما نظموا حملة لجمع تواقيع تطالب حل المجلس الجديد الذي قبض على النقابة بطريقة دراماتيكية مرسومة من قبل وجوه بعثية كانت تعمل تحت يد نجله عدي في مجلس النقابة الأسبق والعمل على التغيير الهادف الذي يخدم تطلعات رجال السلطة الرابعة.

ويقول الإعلامي ميثم الشباني مراسل قناة الحرة عراق في محافظة الديوانية:"عمل النقابة مقرف جداً وحتى الان لم أتقدم لقبول عضويتي في النقابة لإيماني بان الأسماء التي تقود النقابة في بغداد والديوانية هي امتداد لرموز صدام ولهذا حرمت من الانتماء لهذه النقابة بسبب هؤلاء الذين ما زالوا يواصلون سطوتهم على نقابة الصحفيين العراقيين.

ودعا الشباني المؤسسات الإعلامية والصحفية في البلاد الى اخذ دورها بشكل جاد والعمل على تأسيس مجلس نقابة جديد يعمل على احتضان المئات من الإعلاميين والصحفيين في البلاد الذين هم اليوم بأمس الحاجة إلى مظلة نقابية مهنية حريصة على إدارة أمورهم بشكل تنظيمي والدفاع عنهم بشكل مهني وأخلاقي بعيداً عن الطرق التي اعتادت عليها نقابة الصحفيين الصدامية ومؤسسات صحفية أخرى تاجرت بدماء وشرف الكلمة التي يؤديها الصحفي العراقي في الوقت الراهن.

من جهته طالب حيدر علي الحسناوي مدير مكتب قناة السلام في محافظة الديوانية:" ان يعمل رجال الصحافة والإعلام على التغيير بأيديهم من دون تدخلات رجال السياسة أو غيرهم وذلك من خلال تشكيل مجلس نقابة جديد يضم رجال الصحافة والإعلاميين الحقيقيين الذين يمارسون مهنتهم بشكل منتظم وإبعاد الرموز الصدامية والأسماء المعروفة بالتطبيل والتزييف عن هذا التشكيل وذلك من اجل أن نرى النور ولو في نهاية النفق لأننا سئمنا الإهمال الذي نتعرض له كوننا ربما الجهة الوحيدة بدون بيت يجمعنا ويحمل همومنا بسبب طغيان مجلس النقابة على تنفيذ قرارات مقرة منذ فترة النظام المباد وما زالت تطبق اليوم ، ناهيك على عدم قدرة الاتحادات والمنظمات الإعلامية على اخذ دورها بشكل ايجابي خلال السنوات الخمسة الماضية.

وتابع الحسناوي:"انه تقدم إلى طلب العضوية إلى نقابة الصحفيين في الديوانية منذ أكثر من ٤ اشهر بعد أن علمنا أن الانتخابات ستغير هذه الأسماء، ولكن للأسف لم يتم إصدار أي هوية لنا من النقابة برغم لقائنا نقيب الصحفيين السابق جبار طراد الذي نهر نقيب صحفيي الديوانية بلقاء في النجف، لكن دون جدوى لم نستلم هوية حتى الآن، ومازاد الطين بلة هو بقاء نفس الوجوه ،ولهذا نحن ندعم أي تغيير يخدم تطلعات الصحفيين والإعلاميين في البلاد، وندعم حملة التواقيع ضد المجلس الجديد وتأييد اجتماع إعلاميي العلوية.

فيما عبر احد الصحفيين المعروفين في الديوانية، و. فضل عدم الكشف عن اسمه . عن امتعاضه من بقاء نفس الوجوه والطريقة السيئة التي أقيمت خلالها الانتخابات الأخيرة لمجلس النقابة وطالب بوضع حلول سريعة وجذرية للقضاء على هيمنة رجال صدام والبعث على مجلس النقابة وفروعها مستنكراً في الوقت ذاته الدعم الذي تقدمه احد الأحزاب الكبيرة لهذا المجلس بشكل مناف للأخلاق المهنية أو المبادىء الوطنية.

مؤكدا:"أن الوقت حان لتغيير أنظمة وقوانين وأسماء نقابة صحفيي البعث الصداميين، ونحن الآن جمعنا نحو ٥٠ توقيعاً لصحفيي وإعلاميي الديوانية، ونتوقع أن يصل العدد إلى أكثر من ١٠٠ من خلال الحملة التي نقوم بها لدعم اجتماع العلوية من اجل مرحلة التغيير الحاسمة وأنا على يقين بان نسبة ٨٥٪ من صحفيي وإعلاميي الديوانية مع التغيير وهم ينشدون ذلك ولو بعد حين، وكذلك سنعمل خلال الأيام المقبلة على إقامة مؤتمر إعلامي للصحفيين والإعلاميين الذين يطالبون بعملية التغيير.

وقال مراسل الفضائية السومرية سعد عبد :"أن فرع النقابة مازال يرفض طلب انتمائه كعضو على الرغم من المراجعات التي مر عليها أكثر من سنة، في وقت منح الفرع هوية النقابة لأشخاص لايمتون للصحافة والإعلام بصلة.

أما جميل حميد احد مراسلي احدى القنوات الفضائية قال: انه قام بتقديم أوراقه لنيل عضوية النقابة لمرتين هذا العام إلا انه لم يفلح في نيلها حتى الآن.

فيما عبر الصحفي والإعلامي عباس السعيدي عن استغرابه من عدم قيام النقابة بإدراج اسمه ضمن الأعضاء المتمرنين في الأقل، وتم منحه عضوية فخرية مشارك برغم انه يرأس تحرير جريدة شباب الديوانية ويعمل مراسلاً لقناة الديار في الديوانية. مبدياً تشكيكه من نزاهة الانتخابات الأخيرة والإدارة التي تعمل بها النقابة كونها لا تحترم العاملين الحقيقيين والمعروفين في المحافظة وتمنح العضوية العاملة لمن هب ودب بينما تماطل بمنح هذه العضوية لرجال الإعلام الحقيقيين والمخلصين.